12 February 2018

الجمعية العامة
مجلس الأمنمجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعونالجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسطرسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أودّ إحاطتكم علماً بما يلي:

تستمرّ انتهاكات إسرائيل للسيادة اللبنانية، برّاً وبحراً وجواً، دون أي احترام للقانون الدولي، أو أي اعتبار لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). والعقد الأخير من الشهر المنصرم لوحده شهد ٣٣ خرقاً إسرائيلياً، ١٤ منها جوية، و ١٣ بحرية، فضلاً عن ستة برية. وبالتوازي، راحت تتكرّر في الآونة الأخيرة انتهاكات إسرائيل للأجواء اللبنانية لتنفيذ غارات ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

في هذا السياق، أذكر بأنّ وفد بلادي كان قد لفت عنايتكم سابقاً، وغير مرة، إلى مسلسل الانتهاكات الإضافية المتتالية لهذا، ولا سيّما بموجب الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الموجهتين من المندوب الدائم، اللتين سلّطنا بموجبهما الضوء على إقدام طائرات إسرائيلية معادية على اختراق الأجواء اللبنانية للقيام بغارة جوية على الأراضي السورية بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (A/72/553-S/2017/915).

إنّ هذه الانتهاكات المتكرّرة ترسم نمطاً شديد الخطورة، يضاف إلى أنماط الخروقات اليومية للسيادة اللبنانية، ويشكّل حلقة جديدة من حلقات زعزعة الأمن والسلم الإقليميين التي تقوم بها إسرائيل.

إنّ لبنان، إذ يكرر التزامه الكامل بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يدين بأشدّ العبارات هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتنامية، ويرى أنّها تشكّل عيّنة ونموذجاً فاضحاً عن عدم تورّع إسرائيل عن استخدام القوة المفرطة واستسهال انتهاك كافة مبادئ القانون الدولي.



يكثّر لبنان الطلب إلى مجلسكم الموقر، وإلى المجتمع الدولي بأسره، ممارسة الضغط اللازم والفعال على إسرائيل بغية ضمان امتثالها التام لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمندرجاته كافة، وتطبيقه بشكل كامل ودون إبطاء، بما في ذلك وقف كافة أشكال الخروقات للأجواء اللبنانية بصورة خاصة وللسيادة اللبنانية بصورة أعمّ، حيث أن استمرارها بخرق القوانين والقرارات الدولية إنما يشكّل تهديداً صارخاً للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آمال مدللي

السفيرة

المندوبة الدائمة